85 رقما في بيان الحكومة لـ "مجلس النواب"

الخبـــــــــر

موقع صحيفة المال:

تضمن بيان الحكومة أمام مجلس النواب، اليوم، أكثر من 85 رقما تمثل مؤشرات لحالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وجاءت كالتالي:

1ـ زيادة معدل النمو الاقتصادي من 2 إلى 4.2%

2ـ تراجع معدلات البطالة من 13.3% إلى 12.7%

3ـ أكثر من 90 مليون نسمة على مساحة جغرافية لا تتجاوز 7%

4ـ خدمة الدين العام حوالي 244 مليار جنيه بما يعادل 28% من إجمالي المصروفات العامة في موازنة عام 2015 – 2016

5ـ ارتفاع فاتورة الدعم من 93.6 مليار جنيه في 2009 – 2010 لتصل إلى حوالي 231 مليار جنيه في 2015 – 2016

6ـ ارتفاع مخصصات الأجور من 86 مليار جنيه إلى 218 مليار جنيه

7ـ 80% من الموازنة العامة يوجه للإنفاق على الأجور والدعم وخدمة الدين العام

8ـ 20% من الموازنة العامة توجه للإنفاق على صيانة وتطوير البنية الأساسية والخدمات المقدمة للمواطنين من تعليم وصحة وإسكان وصرف صحي وغيرها

9ـ ارتفاع إجمالي الدين العام الحكومي إلى نحو 2.3 تريليون جنيه بنسبة 93.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل تريليون جنيه بنسبة 79% في يونيو 2010

10ـ ارتفاع عجز الميزان التجاري من حوالي 25 مليار دولار 2009 –2010 إلى نحو 39 مليار دولار 2014 – 2015

11ـ انخفاض صافي الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي خلال الـ5 سنوات الماضية حيث تراجع من 35.2 مليار دولار في يونيو 2010 ليصل إلى حوالي 16.5 مليار جنيه في ديسمبر 2015

12ـ تكثيف جهود زيادة معدلات النمو الاقتصادي في نطاق 6.5% بنهاية العام المالي 2017 – 2018

13ـ خفض معدلات البطالة إلى نحو 10 – 11% مع نهاية 2017 – 2018 وإلى أقل من 9% بحلول 2019 –2020

14ـ خفض معدلات العجز بالموازنة العامة إلى 9% –10% بنهاية العام المالي 2017 – 2018، مقارنة بـ 11.5% حاليا على أن ينخفض إلى 8% – 9% عام 2019 – 2020

15ـ السيطرة على تفاقم الدين العام والنزول بمعدلاته إلى نحو 92 – 94% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام المالي 2017 . 2018 وما بين 85 . 90% بنهاية العام المالي 2019 –2020

16ـ رفع معدلات الادخار المحلي تدريجيا إلى نحو 9 –10% من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من أقل من 6% حاليا

17ـ رفع معدلات الاستثمار إلى نحو 18 – 19% مع نهاية 2019 –2020، بدلا من أقل من 15% حاليا

18ـ خفض معدلات التضخم إلى حوالي 9% في 2019 –2020

19ـ 10 مليار دولار استثمارات حقول الغاز شمال الإسكندرية بالبحر المتوسط باحتياطي يصل إلى 5 تريليون قدم مكعب غاز

20ـ 12 مليار دولار استثمارات حقل غاز شروق في البحر المتوسط باحتياطي يصل إلى 30 تريليون قدم مكعب

21ـ 4.8 جيجاوات إجمالي الطاقة الناتجة عن المحطة النووية بالضبعة

22ـ 1.8 مليار جنيه قيمة الموازنة التقديرية لبرنامج تكافل وكرامة في 2015 – 2016 لتغطية 600 ألف أسرة تقريبا

23ـ 4.3 مليار جنيه قيمة الموازنة التقديرية في برنامج تكافل وكرامة في 2016 – 2017 لتغطية مليون أسرة

24ـ 6.4 مليار جنيه قيمة الموازنة التقديرية في برنامج تكافل وكرامة في 2017 – 2018 لتغطية مليون و500 ألف أسرة

25ـ استهداف 350 ألف وحدة سكنية بنهاية 2016 وإجمالي 750 ألف وحدة بنهاية 2018

26ـ طرح 40 ألف قطعة أرض إسكان اجتماعي وعائلي بالقرعة العلنية

27ـ إزالة 24 منطقة عشوائية في 6 محافظات بإجمالي 29 ألف وحدة سكنية خلال العام المالي الحالي 2015 – 2016

28ـ تطوير مناطق العشش في 91 موقعا في 20 محافظة ومخطط بناء 50 ألف وحدة سكنية في العام المالي 2016 – 2017

29ـ تطوير مناطق العشش في 87 موقع في 16 محافظة ومخطط بناء 57 ألف وحدة سكنية في العام المالي 2017 – 2018 بتكلفة إجمالية 10 مليار جنيه

30ـ 32 مليار جنيه إجمالي الاستثمارات خلال العامين القادمين، اللازمة لتغطية الصرف الصحي بنسبة 95% في المدن مقارنة بحوالي 60% حاليا وإلى نسبة 50% في القري مقارنة بـ 15% حاليا

31ـ 3 مليون أسرة تحت مظلة التأمين الصحي

32ـ من 4 إلي 5 مليون فرد مصاب بـ فيروس "سي"

تنبيه هام:
أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

33ـ زيادة عدد مراكز العلاج لفيروس سي من 35 إلى 113 مركزا، ومستهدف زيادتها إلى 194 بنهاية العام الحالي
34ـ زيادة عدد منافذ صرف الأدوية بالتأمين الصحي من 15 إلى 84 منفذا
35ـ خفض سعر الأدوية المصنعة محليا لتصبح 2300 جنيها بدلا من 13125 جنيها
36ـ مستهدف علاج 600 ألف مواطن بتكلفة 2 مليار جنيه خلال العام الجاري
37ـ إحلال وتطوير 110 مستشفى عام ومركزي ومتخصص
38ـ دراسة استغلال عدد 467 مستشفى متكامل في 22 محافظة
39ـ تشغيل 24 مستشفى لخدمات التأمين الصحي
40ـ مستهدف خفض معدل النمو السكاني تدريجيا خلال فترة 5 سنوات من 2.6 إلى 2.2%
41ـ مطلوب بناء 52 ألف فصل دراسي جديد لخفض الكثافات في الفصول الدراسية من 40 – 45 طالبا
42ـ مطلوب 33 ألف فصل دراسي لمواجهة احتياجات المناطق المحرومة
43ـ مطلوب 15 ألف فصل دراسي جديد لاستيعاب الزيادة السكانية السنوية بتكلفة تتجاوز الـ 30 مليار جنيه
44ـ 15 مليار جنيه تكلفة إلغاء تعدد الفترات بالمدارس يحتاج إلى 50 ألف فصل دراسي
45ـ 6 مليار جنيه سنويا لتلبية احتياجات الحكومة في مخصصات بناء وصيانة المدارس وتجهيزها في الموازنة العامة للدولة
46ـ تقديم حوافز وبناء شراكات مع القطاع الخاص لإضافة 60 ألف فصل دراسي جديد بنهاية 2017 – 2018
47ـ تدريب 600 ألف معلم بنسبة 37.5% وتنفيذ 22 برنامجا تدريبيا وتدريب 5400 معلم لذوي الإعاقة بنهاية 2017 – 2018
48ـ البدء في إنشاء 5 جامعات أهلية بطاقة استيعابية 20 ألف طالب لكل جامعة
49ـ البدء في إنشاء 5 جامعات خاصة بقدرة استيعابية 10 آلاف طالب سنويا لكل جامعة
50ـ زيادة معدلات قبول الطلاب العرب والأفارقة بنسبة 10% سنويا
51ـ الشباب يمثلون 60% من إجمالي السكان
52ـ زيادة عدد قصور الثقافة من 575 دارا إلى 650 قصر ثقافة بتكلفة 250 مليون جنيه وتطوير 5 متاحف
53ـ رفع معدل نمو الصناعة إلى 8% في 2017 – 2018، لزيادة إسهام الصناعة في الناتج المحلي إلي 21%
54ـ 5.2 مليار جنيه تكلفة إنشاء عدد من المجمعات الصناعية المتخصصة بنهاية فترة البرنامج الحكومي في 2018
55ـ 1076 مصنع مستهدف نقل التكنولوجيا إليها بنهاية 2015 – 2016
56ـ مستهدف تحقيق معدل نمو سنوي للصادرات السلعية بنحو 5% بنهاية 2017 . 2018
57ـ مستهدف تحقيق معدل نمو سنوي لصادرات الصناعات الصغيرة يصل إلى 10% بنهاية 2017 – 2018
58ـ خفض عجز الميزان التجاري بنسبة 3 إلي 5% بنهاية العام المالي 2017 . 2018
59ـ متوقع إبرام من 15 إلى 20 اتفاقية بترول جديدة باستثمارات تصل إلى 14 مليار دولار سنويا
60ـ مستهدف إضافة 8 مشروعات جديدة باستثمارات 7.5 مليار دولار لتغطية 90% من احتياجات الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية تبدأ في 2017 حتي 2019
61ـ توصيل الغاز الطبيعي إلى 2 مليون وحدة سكنية في نهاية 2017 – 2018
62ـ توقع زيادة معدل نمو الأحمال 7% سنويا على شبكات الكهرباء
63ـ تدعيم شبكات نقل الطاقة الكهربائية بتكلفة استثمارية 31.7% مليار جنيه
64ـ زراعة 4 مليون فدان لإنتاج 11 مليون طن قمح بحلول 2018
65ـ مستهدف زيادة مساحة الذرة الصفراء إلى 2 مليون فدان وزيادة الإنتاج الكلي إلى 7 مليون طن من الذرة الصفراء
66ـ زيادة إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن والألبان والأسماك بنسب تتراوح من 80 إلى 100% من الاستهلاك بنهاية 2017 – 2018
67ـ 4.5 مليار جنيه تكلفة تدعيم المنشآت الكبرى ومحطات رفع المياه
68ـ 5 مليار جنيه تكلفة استثمارية لتوفير 2 مليار متر مكعب مياه سنويا من المياه الجوفية
69ـ إنشاء 11 محطة معالجة مياه جديدة
70ـ 10 مليار جنيه لتطوير البنية الأساسية لشبكات الاتصالات خلال الـ 3 سنوات القادمة
71ـ تطوير 412 مكتب بريد خلال عام 2016
72ـ البدء في إنشاء 7 مناطق تكنولوجية وقرى ذكية
73ـ مستهدف استقبال 9 مليون سائح خلال 2016 – 2017 ، و10 مليون سائح في 2017 – 2018 ، لتصل إلى 15 مليون سائح في السنوات التالية
74ـ طرح عدد من المشروعات السياحية والخدمية على مساحة 13.8 مليون متر مربع
75ـ افتتاح 18 مشروعا سياحيا تابعا للقطاع الخاص خلال العامين المقبلين، ونحو 36 مشروعا حتى عام 2018 بتكلفة مليار و700 مليون جنيه

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

76ـ 300 مليون جنيه تكلفة إنشاء الميناء النهري الواحد
77ـ إحلال وتحديث أسطول الوحدات السكك الحديدية المتحركة بعدد 2500 عربة بتكلفة 2.5 مليار جنيه
78ـ التعاقد على توريد 100 قاطرة بحوالي 3 مليار جنيه
79ـ تطوير 1760 مزلقان سكة حديد بتكلفة 1.7 مليار جنيه
80ـ 23 مليار جنيه تكلفة تقديرية لاستكمال المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو الأنفاق بطول 17 كم بعدد 15 محطة
81ـ 20 مليار جنيه تكلفة تقديرية لاستكمال المرحلة الرابعة من الخط الثالث لمترو الأنفاق بطول 18 كم بعدد 15 محطة والانتهاء في ديسمبر 2019
82ـ 22 مليار جنيه تكلفة تقديرية لتنفيذ المرحلة الأولي من الخط الرابع لمترو الأنفاق بطول 19 كم بعدد 17 محطة تبدأ في يوليو 2017 وتنتهي في يوليو 2023
83ـ 300 مليون جنيه تكلفة استثمارية لزيادة سعة مبنى الركاب رقم 2 بمطار شرم الشيخ لنحو 2 مليون راكب سنويا لتصبح سعة المطار 9.5 مليون راكب
84ـ 3 مليار جنيه تكلفة إنشاء مبنى الركاب الثاني بمطار برج العرب بسعة 4 مليون راكب سنويا وتطوير مطار النزهة الدولي وإحلال وتجديد مبنى الركاب رقم 2 بمطار القاهرة
85ـ تحديث أسطول مصر للطيران والوصول به إلى 83 طائرة بنهاية 2017 – 2018 ، من خلال إحلال 34 طائرة وإضافة 41 طائرة جديدة

الرأي

* إن البيان قد تضمن الكثير من المعلومات والمستهدفات الكمية وشرحا للتحديات، إلا أنه يحتاج إلى تحليل تفصيلي من مراكز الدراسات والأبحاث حتى يتمكن مجلس النواب من القيام بدوره السليم واتخاذ القرار المناسب، كما أنه يتعين على الأحزاب المختلفة أن تقوم بدراسته، خاصة وأنه يمثل خريطة الطريق الأساسية للإصلاح، خاصة أن الأهم والأكثر تحديا الآن بعد إطلاق هذه الرؤية هو تحديد آليات بعينها للتنفيذ من خلال فتح حوار مجتمعي حقيقي حولها للانتقال من العموميات إلى آليات التنفيذ وترجمتها إلى سياسات وبرامج تنفيذية.

* نوضح أن ما تضمنه البيان عن الأوضاع الاقتصادية لمصر من تحديات يتطلب من الحكومة الحالية أسلوبا غير تقليدي وإرادة سياسية حقيقية للتغيير، وإصلاح المنظومة التي تحكم الاستثمار في مصر لتحقيق النمو، وخفض البطالة، إلا أنه غاب عن البيان الكثير من التفاصيل في الشأن الاقتصادي، إذ اكتفى بذكر الخطوط العريضة لمستهدفات الحكومة في المدى المتوسط، كما لم يتضمن البيان توقيتات بعض خطوات الإصلاح المالي كضريبة القيمة المضافة، وأيضا خطة الحكومة المستقبلية بالنسبة لدعم الطاقة.

* إن الآليات التنفيذية التي سيشملها تطبيق هذا البيان يجب أن تتضمن عددا من الخطوات الرئيسية والتي تتمثل في:

1- البدء في انشاء قاعدة بيانات موحدة للمواطنين مما سيحسن قدرة الدولة ليس فقط على ضبط مستحقي الدعم ولكن أيضا على رفع جودة الخدمات العامة والجهاز الإداري، وتبدأ هذه الخطوة بربط كافة المعاملات الخاصة بالمواطن ببطاقة الرقم القومي بحيث يكون تسجيله على شبكة بطاقات التموين وبطاقات كروت البنزين والتأمينات الاجتماعية والضرائب والجمارك بذات الرقم القومي.

2- تعديل المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته إلى عملية مراجعة شاملة بدءا من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته، مرورا بتعديل تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات إنجاز التعاقدات معها وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق، وصولا إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق وقوانين الإفلاس ووضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية. ويظل أبرز تعديل تشريعي مطلوب مراجعته هو قانون الاستثمار الحالي بحيث يعكس رؤية الدولة المستقبلية للاستثمار ويتلافى العيوب التي ظهرت في التطبيق.

3- إطلاق خريطة استثمارية متكاملة تعكس الفرص والمزايا الاستثمارية وتوزيع البنية الاستثمارية على مستوى مصر بصورة تساهم في تحفيز الاستثمار ورفع معدلاته.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.